



بيان

السفير / عبدالله محمد الصايد
رئيس وفد الجمهورية اليمنية

إلى
الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة
للأمم المتحدة

16 سبتمبر 2005
نيويورك

السيد الرئيس ..

بداية أهنئكم على توليكم إدارة أعمالنا لهذه الدورة، ويشرفني أن أشارك في هذا الاجتماع الذي يهدف إلى مراجعة مدى تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية التي اعتمدت في عام 2000م، من أجل الوصول إلى عالم أفضل يسوده الرخاء والتقدم.

السيد الرئيس ..

في الوقت الذي أرى فيه أنه من الواجب تقديم التعازي والتعبير عن مشاعر المواساة باسم قيادة وحكومة وشعب الجمهورية اليمنية لقيادة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية في ضحايا مأساة إعصار كاترينا، تجدر الإشارة أنه بات من الضروري إستخدام آلية عمل دولية في إطار منظمتنا الدولية العتيدة تعنى بتكتيف وتنسيق الجهود لمواجهة الكوارث الطبيعية، والحد من تداعيات الأضرار الكارثية التي تخلفها، والبحث عن سبل كفيلة لإيجاد نظم إنذار مبكرة تُمكّنا من التنبه لوقوع مثل هذه الكوارث للتقليل من مخاطرها المدمرة.

السيد الرئيس ..

ونحن نقف على عتبات القرن الحادي والعشرين، نجد أنفسنا في حاجة إلى إعادة النظر في منظومة العلاقات الدولية لكي تقوم على أساس من الثقة والحوار والتعاون. لذا دعونا نصب كل جهودنا في دعم إصلاحات الأمم المتحدة وتقريب وجهات النظر، والإبعاد عن تجزئة الإهتمامات التي تفضي إلى ضياع الهدف الحقيقي من الإصلاحات. فـأي نظرة للإصلاح سواء كان من خلال توسيع عضوية بعض الأجهزة القائمة، أو من خلال استخدام أجهزة جديدة، ينبغي أن يتم في إطار أوسع وأشمل يعزز الشفافية والمصداقية ، ويعزز من دورها وفاعليتها في مجالات حفظ السلام وبنائه .

إن الجمهورية اليمنية تؤكد على أهمية الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية التي تم اعتمادها في عام 2000م، وتوافق آراء مونتري، ونتائج قمة جوهانسبرغ، كي تتحرر البشرية من أوجاع والآم الفاقة، والعجز، والفقر، والمرض. غير أنها تدرك أنه لا يمكن أن يتحقق ذلك الهدف النبيل دون أن يسود العدل في العلاقات التجارية الدولية، حيث يتعارض الجوء إلى الحماية التجارية مع أهداف منظمة التجارة الدولية ويُعيق تحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان النامية.

كما أنه من الأهمية بمكان أن تفي الدول المتقدمة بالتزاماتها في تقديم الدعم والإستثمار اللازمين للإسهام في تنمية بناء القدرات للبلدان الأقل نمواً .

وادرأكًّا من القيادة السياسية لأهمية تنفيذ أهداف الألفية، وعلاقة ذلك بالتنمية فقد بادرت الجمهورية اليمنية بإتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الإصلاحية في المجال المالي والإداري والقضائي وأشركت منظمات ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارها شريك أساسي في القيام بعملية النهوض الاقتصادي والسياسي، وتنمية المجتمع ، إضافة إلى ذلك تعمل الحكومة اليمنية بالتعاون مع الدول المانحة والمنظمات الدولية المتخصصة في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر من خلال دعم المشاريع الصغيرة، وفتح المدارس المهنية والتوسع في البنية الصحية وشق وتعبيد الطرق عبر مسالك ودروب وعرة لتمكن الدولة من إيصال خدماته إلى كافة المدن والقرى اليمنية.

إن من الأهمية بمكان الإشادة بما قامت به مجموعة دول الثمان الصناعية من الغاء مديونية 16 دولة افريقية غير أنها في ذات الوقت مدعوة للإلتغافات إلى دول أخرى لا تختلف أوضاعها عن تلك الدول التي أغفت من مديونياتها وأن توليها نفس الاهتمام والرعاية .

وإننا لعلى يقين من أن جهود الدول في مجالات الاصلاحات الاقتصادية، والسياسية وتحقيق الحكم الرشيد ومواجهة الفقر، أمور يجب أن تتحول من مجرد شعارات إلى خطط وبرامج عمل بإعتبار ذلك هو السبيل الأسلام الذي سيقود البشرية إلى الإستقرار والرخاء وإلى خلق علاقات دولية مستقرة قوامها الفهم المشترك لأهمية إيجاد شراكة حقيقة قائمة على قاعدة صلبة من المصالح والمنافع المتبادلة بين كافة أعضاء الأسرة الدولية.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أعرب عن الشكر والتقدير للسيد / كوفي عنان ، الأمين العام للأمم المتحدة على جهده ودأبه الدائم الهاذف إلى اصلاح منظمتنا التليدة ، وكذا للسيد/ جان بينج، رئيس الدورة التاسعة والخمسين على رعياته للمفاوضات الشاقة التي تمضي عنها الوثيقة الختامية التي بين أيدينا، متمنياً للجميع التوفيق والنجاح .

وشكراً .